

آليات الرقابة الجبائية الحديثة ودورها في فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية  
دراسة حالة مؤسسة إقتصادية تابعة لمركز الضرائب لولاية قسنطينة

Modern tax control mechanisms and their role in increasing tax collection

Case of an economic entity affiliated to the Tax Center of Constantine

مصمودي أنيس

بلخيري محمد سعد الدين

Coopérativa Muratori & مؤسسة- مصلحة المحاسبة

مخبر الاقتصاد، المالية وإدارة الأعمال ECOFIMA-جامعة

Cimentisti Di Ravenna- قسنطينة، الجزائر

20 أوت 1955-سكيكدة، الجزائر

[Anis.Masmoudi@cmcra.com](mailto:Anis.Masmoudi@cmcra.com)

[belkhiri.mse@gmail.com](mailto:belkhiri.mse@gmail.com)

Received:10/04/2020

Accepted: 03/05/2020

Published: 30/06/2020

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال حالة مؤسسة إقتصادية تابعة لمركز الضرائب لولاية قسنطينة، المتمثلة في شركة ذات أسهم SPA، وهي عبارة عن محجرة يقع مقرها في ديدوش مراد بولاية قسنطينة، حيث أن اختيار هذه الشركة راجع إلى خصوصية الضرائب المفروضة على الشركات التابعة لقطاع المناجم، وفي مقدمتها نجد الضريبة على أرباح المناجم IBM. وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها أن للرقابة الجبائية دور بارز في فحص وتشخيص الوضعية الجبائية للمؤسسة ومراقبة التصريحات المقدمة من المكلفين بالضريبة، من شأنها تحقيق مجموعة من الأهداف إقتصادية، إجتماعية، ناهيك عن الهدف المالي. الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية؛ الإدارة الضريبية؛ المكلف بالضريبة؛ التصريحات الجبائية؛ الضريبة على أرباح المناجم. تصنيف JEL: H21، K34.

Abstract :

This study aimed to identify the role of fiscal control in assessing the global tax situation of Algerian economic entities through the case of an economic SPA entity affiliated to the Tax Center of Constantine, which is a quarry located in Didouche Mourad in the wilaya of Constantine. We chose this entity because of the specific features of taxes imposed on the mining sector such as the tax on the profits of mines IBM.

Our results indicate that fiscal control has a prominent role in examining and diagnosing the tax situation of the entity and monitoring the statements submitted by taxpayers, which would achieve a set of economic, social, and even financial goals.

**Keywords:** fiscal control; tax administration; taxpayers; tax statements; tax on the profits of mines.

**Jel Classification Codes:** K34, H21

\*المؤلف المرسل: بلخيري محمد سعد الدين، الإيميل المهني: [belkhiri.mse@gmail.com](mailto:belkhiri.mse@gmail.com)

## 1. مقدمة

تنتهج دول العالم سياسات اقتصادية متنوعة بهدف تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات، وتتضمن السياسة الاقتصادية للدولة السياسة المالية، إذ تعتبر السياسة الجبائية من أبرز أدواتها، وهذا من خلال الدور الكبير الذي تلعبه في توجيه الاقتصاد بما يتماشى وأهداف الدولة، والبحث على تحقيق الرفاهية الاجتماعية ناهيك عن الهدف المالي، فهي تساهم بشكل مباشر في تغطية النفقات العمومية وتوجيهها، من خلال جباية مختلف الضرائب والرسوم المفروضة على المكلفين بها، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

عرفت الجزائر أزمات مالية عديدة رغم مختلف السياسات المالية المتبعة، وهذا راجع بشكل أساسي على الاعتماد الشبه الكلي على العائدات البترولية، مع تذبذب المستمر لأسعار النفط، فتكون الحصيلة الجبائية الوجيهة الأولى عند تراجع هذه الأسعار، لاعتبارها مورد مالي هام ومتجدد لميزانية الدولة، والجباية في حد ذاتها تنقسم إلى جباية بترولية وجباية عادية، إذا يبرز التركيز على كيفية الزيادة حصيلة الجباية العادية دون سن ضرائب ورسوم جديدة أو زيادة معدلات الضرائب المفروضة.

### 1.1. إشكالية الدراسة

يعتبر النظام الجبائي الجزائري نظاما تصريحيًا، فالمكلفون بالضريبة لهم الحرية بتقديم تصريحاتهم الجبائية بشكل يوافق نشاطهم، ومداخيلهم الحقيقية من تلقاء أنفسهم، كما منح في نفس الوقت للإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية والتنظيمية اللازمة، بهدف مراقبة تلك التصريحات لكونها في الكثير من الأحيان تكون غير صادقة، من خلال أداة التي تتمثل في الرقابة الجبائية، فهي النظام الوحيد الذي يخول للإدارة الضريبية مراقبة التصريحات ومعاينة الأخطاء والنقائص والإعفاءات، وكذا عدم احترام الالتزامات الجبائية من قبل المكلفين بالضريبة، فهي وسيلة فعالة تدعم الخزينة العمومية من جهة، ولردع المكلفين من جهة أخرى، فكلما استحدثت آليات رقابية جديدة، يجد المكلف بالضريبة طرق جديد للتهرب من الضريبة، ولهذا يتجدد دائما دراسة موضوع الرقابة الجبائية ولا يمكن اعتباره مهتلك علميا.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما دور الرقابة الجبائية على فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية؟

### 2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على هذا التساؤل، يمكن الانطلاق من الفرضية الرئيسية التالية:

- تلعب الرقابة الجبائية دورا بارزا في فحص وتشخيص الوضعية الجبائية للمؤسسات الاقتصادية، وإعادة تأسيس الأوعية الضريبية، مما يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة من خلال هذه الآلية عبر الإدارة الضريبية.

### 3.1. أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف، نوجزها كالآتي:

- توضيح الدور التي تلعبه الرقابة الجبائية في الجزائر في تحقيق الأهداف المنشودة؛
- تسليط الضوء على الضريبة على أرباح المناجم IBM؛
- إبراز آليات الرقابة الجبائية الحديثة المستعملة للمؤسسات التابعة لقطاع المناجم.

### 4.1. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي تحتلها الرقابة الجبائية كأداة فعالة لتحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها زيادة الحصيلة الضريبية دون زيادة الضغط الضريبي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك بعدم خلق ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب المفروضة.

## 5.1. منهجية الدراسة

بناء على الإشكالية المطروحة، وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة والتحقق من الفرضية سابقة الذكر، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب دراسة حالة، أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد إعتمدت على الملاحظة إضافة إلى المسح المكتبي من مجلات وكتب ورسائل علمية.

## 2. الاطار النظري للدراسة

## 1.2. مفهوم الرقابة الجبائية

تعددت تعاريف الرقابة الجبائية، فحسب بشناق (2001) فتعرف على أنها "التأكد إذا كان كل شيء يسير وفقا للجدول المرسوم والأوامر الصادرة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويم الخطأ ومنع تكراره" (بشناق، 2001، ص 7)، كما تم تعريفها من طرف المديرية العامة للضرائب (2020) بأنها "الوجه المغاير للنظام التصريحي، حيث يتم حساب الضريبة انطلاقا من تصريحات المكلفين بها، وعليه يحق للإدارة الضريبية القيام بالرقابة البعدية للعناصر المصرح بها (DGI, 2020)، أما Hamini (2001) فعرّفها بأنها "تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي، والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة" (Hamini, 2001n p. 172).

وتعد الرقابة الجبائية "السلطة المخولة للإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والوثائق المستعملة لتحديد كل ضريبة أو رسم أو حق من أجل اكتشاف الفائص وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المكلفين بالضريبة وكذا فحص المحاسبة مهما كانت الدعامة المستعملة لحفظ الوثائق" (بن عمار، 2016، ص 13). أما حسب ولهي (2012) "فالرقابة الجبائية هي عبارة عن الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام القوانين الجبائية من جهة، وتعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في الامكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية" (ولهي، 2012، ص 125).

## 2.2. أهداف الرقابة الجبائية

تقوم الإدارة الضريبية بإجراء الرقابة الجبائية ليس من أجل كشف الانحرافات في الوعاء فقط وإنما تسعى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها (ذبيح، 2011، ص 23):

- الهدف المالي: من الناحية المالية، تهدف الرقابة الجبائية إلى الحصول على أكبر تحصيل ضريبي ممكن من أجل تغطية مصاريف الدولة.
- الهدف القانوني: يتمثل في التأكد من احترام الحقوق الممنوحة للمكلفين بالضريبة وواجباتهم من طرف المشرع الجبائي، من أجل ضمان الثقة المتبادلة من الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة.
- الهدف الاقتصادي: تستعمل الرقابة الجبائية في المحافظة على الأموال العمومية وحمايتها من التهربات الضريبية من أجل تطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الدول.
- الهدف الإداري: من الناحية الإدارية، تلعب الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية في معرفة الحقائق والإحصائيات مما يؤدي إلى زيادة فعاليتها.
- الهدف الاجتماعي: من هذه الناحية تشكل الرقابة الجبائية ضرورة لإقامة عدالة اجتماعية المساواة بين المكلفين.

## 3.2. أسباب الرقابة الجبائية

تلجأ الإدارة الجبائية إلى الرقابة الجبائية لأجل سببين رئيسيين هما (قشيدة، 2013، ص 73):

## • النظام التصريحي

يتميز النظام الجبائي الجزائري بكونه نظاما تصريحيًا، يعتمد ربط الضريبة فيه على ما يقدمه المكلف من تصريحات تخص الوعاء الضريبي، حيث تعتمد الإدارة الضريبية مبدئيا صدق هذه التصريحات ومن المنطقي أن تتمتع بحق التأكد من مدى صدقها.

وعليه من البديهي أن تقوم الإدارة الضريبية بمراقبة عناصر الوعاء الضريبي، والتي هي بحوزتها، وذلك لكون هذه الرقابة تكتسي أهمية بالغة لما تحققه من دالة اجتماعية بين مختلف الفئات المجتمع وذلك بالتوزيع العادل للعبء الضريبي وفقا للقدرة التكلفة للمكلفين والحد من المناسفة الغير شرعية والتي يمارسها بعض المكلفين الذين يعتمدون على أساليب احتيال وغش تمكنهم من تجنب الخضوع للضريبة.

#### • الغش الضريبي

إن تنامي ظاهرة الغش الضريبي، أدى بالإدارة الجبائية إلى اعتماد وسيلة ردعية تمكنها من اكتشاف الغش المتعمد في تصريحات المكلفين من أجل تجنب الضريبة لذا كان من الضروري اللجوء إلى الرقابة الجبائية كوسيلة لمواجهة هذه الظاهرة السلبية.

#### 4.2. أشكال الرقابة الجبائية

في التشريع الجزائري، توجد عدة ثلاثة أنواع رئيسية للرقابة الجبائية، وهي كالآتي:

##### 1.4.2 الرقابة العامة

تراقب الإدارة الجبائية مراقبة عامة للتصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة، وتشمل نوعين من الرقابة العامة وهي كمايلي (امغاري وشخي، 2013، ص 34):

#### • الرقابة الشكلية

تعتبر أول عملية رقابية تخضعها التصريحات المقدمة من طرف المكلف والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تحملها التصريحات من الناحية الشكلية دون اجراء أية مقارنة بين ما تتضمنه من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية.

#### • الرقابة على الوثائق

تتم هذه المرحلة على مستوى مصلحة التحقيق والتي تقوم بإجراء فحص شامل للتصريحات الضريبية المكتتبه من خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الجبائية انطلاقا من ملفاتهم الخاصة. وبالتالي تتطلب هذه الرقابة إحضار الوثائق والسجلات المحاسبية والتي من خلالها تقوم المصالح المعنية بانتهاج فحص انتقادي للتصريحات والوثائق اعتمادا على المعلومات المشككة للملف الجبائي ومقارنة محتويات التصريح بالوثائق المرفقة له وبمجموع المعلومات التي بحوزة هذه المصالح والمتحصل عليها من مختلف الهيئات والمؤسسات المتعاملة مع المكلف.

#### 2.4.2. الرقابة المعمقة

كما تراقب الإدارة الجبائية مراقبة معمقة للتصريحات أيضا وتشمل ثلاثة أنواع من الرقابة وهي:

#### • الرقابة المحاسبية الجبائية

يعتبر هذا النوع من الرقابة هو الأكثر استعمالا من طرف المشرع الجزائري، ويقصد بالتحقيق في المحاسبة الجبائية مجموعة العمليات الموجهة لمراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة وفحص محاسبته ويشمل التحقيق مجموع الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف بالضريبة.

أثناء التحقيق المحاسبي يطلع عون الإدارة الجبائية المكلف بالضريبة على مصادر الأخطاء التي وقع فيها والتي قد ارتكبت أحيانا على حسابه (قانون الإجراءات الجبائية، 2020، المادة 20)، لا يهدف التحقيق المحاسبي إلى مراقبة الوضعية الجبائية للمؤسسة خلال السنوات المحقق فيها فحسب، بل يسمح كذلك باطلاع هذه الأخيرة على واجباتها الجبائية (ميثاق المكلف للضريبة الخاضع للرقابة الجبائية، 2013، ص 8).

### • الرقابة المصوّبة

يعتبر التحقيق المصوب في المحاسبة إجراء رقابة موجهة، يتضمن ضريبة واحدة أو عدة ضرائب بعنوان جزء أو كل المدة غير المتقدمة أو بمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية متعلقة بمدة تقل عن سنة جبائية.

التحقيق المصوب في المحاسبة المؤسس بأحكام المادة 22 من قانون المالية التكميلي والمقنن في المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية وهو إجراء مراقبة مصوّبة، أقل شمولية، أكثر سرعة وذو نطاق من التحقيق المحاسبي (قانون الإجراءات الجبائية، 2020، ص 11).

### • الرقابة المعمقة في مجمل الوضعية الجبائية

يرمى التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة إلى التأكد من مصداقية وصحة التصريحات بالمداخيل. أيضا يمكن تنفيذها على الأشخاص الذين لا يكتفون بالتصاريح الجبائية، ويتمثل هذا التحقيق في مراقبة الانسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها من جهة، ومن جهة أخرى الحالة المالية والعناصر المكونة لثمن معيشة أعضاء المقر الجبائي (قانون الإجراءات الجبائية، 2020، ص 13).

### 3.4.2 الرقابة المختلطة

تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-290 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1418 الموافق 27 جويلية 1997 يتضمن تأسيس لجان التنسيق والفرق المختلطة للرقابة بين مصالح وزارة المالية ووزارة التجارة وتنظيمها، وتشكل من مدير العمليات الجبائية ومدير مكافحة الغش والمفتش المركزي للتحقيقات الاقتصادية، تقوم بعمليات مراقبة على مستوى وحدات الإنتاج والتوزيع وتخزين السلع وتقديم الخدمات ومجالات أخرى (المرسوم التنفيذي 97-290، 1997).

تتكفل فرق الرقابة المختلطة حسب التنظيم الساري المفعول والذي سيتم تعديله بإجراء عمليات مراقبة لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الناشطين في مجال الاستيراد والبيع بالجملة أو التجزئة بصفة عامة ولدى كل الأشخاص الناشطين في المجال التجاري للتأكد من مطابقة عملياتهم مع التشريعات الجبائية والجمركية والتجارية.

### 3. الدراسة الميدانية

#### 1.3. حدود الدراسة

تمت الدراسة بالمصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، التابع لمركز الضرائب لولاية قسنطينة "جدو رمضان"، الذي تم تدشينه في أكتوبر 2015، حيث تم دراسة حالة شركة ذات أسهم SPA، خلال شهر ماي من سنة 2019.

#### 2.3 تعريف الشركة محل الدراسة

لإجراء الدراسة التطبيقية تم اختيار شركة ذات أسهم SPA، والمتمثل في محجرة يقع مقرها في ديدوش مراد بولاية قسنطينة، وذلك راجع إلى خصوصية الضرائب الخاصة بقطاع المناجم، والتقنيات الحديثة المعتمدة من طرف الإدارة الضريبة أثناء القيام بالرقابة الجبائية عليها.

#### 3.3. إجراءات الرقابة الجبائية للشركة محل الدراسة

تمر إجراءات الرقابة الجبائية على الشركة بعدة مراحل، وهي كالآتي:

#### 1.3.3 التحضير للتحقيق

من خلال إخضاع المكلف بالضريبة للرقابة على الوثائق تبين أن هناك خلل في نسبة الربح إلى رقم الأعمال، حيث أن النسبة انخفضت بشكل كبير في ثلاث سنوات الأولى ثم شهدت ارتفاع طفيف في السنة الرابعة، كما يبينه الجدول الآتي:

جدول 01: نسبة الأرباح إلى رقم الأعمال

السنة	2013	2014	2015	2016
الربح	2.724.593	2.242.635	1.190.936	1.700.233
رقم الأعمال	25.043.005	23.604.926	20.279.676	20.925.364
الربح إلى رقم الأعمال	%10.87	%9.50	%5.87	%8.12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مصلحة المراقبة

بعد التعرف على الهوية الجبائية للمكلف، تم سحب ملفه بتاريخ 20 مارس 2018 والاطلاع عليه، ثم إعداد مجموعة من الوثائق والاستمارات المساعدة للإلمام أكثر بوضعيته، لعل أبرزها جدول مقارنة الحسابات المتضمنة في القوائم المالية لسنوات محل الدراسة.

### 2.3.3. الأشعار بالتحقيق

بتاريخ 19 أفريل 2017 تم إرسال إشعار بالتحقيق للمكلف بالضريبة (الملحق رقم 1) خلال الفترة الممتدة من 01-01-2013 إلى 31-12-2016، إذ يبدأ التحقيق المحاسبي بمركز الضرائب من تاريخ الإشعار بالتحقيق ويستمر لمدة تسعة أشهر ويشمل الضرائب والرسوم الآتية:

- الضريبة على أرباح المناجم IBM؛
  - الضريبة على أرباح الشركات IBS؛
  - الضريبة على الدخل الإجمالي IRG libérateur، والضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات IRG salaire؛
  - الرسم على القيمة المضافة TVA؛
  - الرسم على النشاط المهني TAP؛
  - الرسم الشبه الجبائي TPF؛
  - حقوق الطابع؛
  - الرسم على اليارات السياحية TV/T؛
- كما يتم إرسال ميثاق المكلف بالضريبة لتبيان حقوقه وواجباته.

### 3.3.3. التدخل بعين مكان الشركة

بتاريخ 28 أفريل 2017 وبعد إنتهاء المدة القانونية والتي تقدر مدتها بـ 10 أيام، التي تتيح للمكلف بالضريبة تجهيز الوثائق المحاسبية الضرورية، تم التدخل في عين المكان على الساعة 10:00 حيث تتم المعاينة الميدانية للتأكد من: مقر الشركة، وجود العمال، وجود مسير... الخ، ليتم بعدها تحرير محضر معاينة في نفس تاريخ التدخل.

نظرا لتعذر إجراء التحقيق على مستوى الشركة، قدم المكلف بالضريبة في 14 ماي 2018 بطلب إجراء التحقيق على مستوى مركز الضرائب، وذلك بتسليم مختلف الدفاتر المحاسبية مقابل استلام وصل استلام من طرف المحقق الجبائي.

### 4.3.3. إجراءات التحقيق

من خلال التدقيق في حسابات الميزانية وحساب النتائج وكل من دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، دفتر الأجور، دفتر الجرد، كشوفات البنكية. تم التوصل إلى وجود بعض النقائص في بعض الحسابات، وكانت عملية التحقيق كالتالي:

#### • من حيث الشكل

تم مسك المحاسب من طرف المكلف وفقا للنظام المحاسبي المالي، إلى جانب الالتزام بالقوانين فيما يخص تأشير والمصادقة على مختلف الدفاتر المحاسبية، مع وجود وثائق الثبوتية الضرورية.

## • من حيث المضمون

بعد أن تم قبول المحاسبة شكلا، وذلك للاحترام المبادئ والقواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، تم تدقيقها من

حيث المضمون، وقد تم التوصل إلى:

- ✓ دفتر الجرد يبين المخزون بالقيمة فقط وليس بالكمية (القانون 07-11 المتضمن SCF، 2007، المادة 14)؛
- ✓ حالة المخزون تم تسجيلها بالطن بدلا من المتر المكعب التي تمثل وحدة البيع؛
- ✓ لم يتم احترام الواقعة المنشئة للفواتير في حالة البيع، وبذلك خلفت الفرق كبير رقم الأعمال المصرح؛
- ✓ لم يتم احترام قاعدة الإهلاك للسيارات السياحية التي لا تدخل في النشاط الرئيسي، حيث تم خرق سقف 1.000.000 دج (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2020، المادة 141)؛
- ✓ تضخيم معدل اهتلاك المباني بمعدل 10% بدلا من 5%؛
- ✓ تم دفع الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 19% بدلا من دفع الضريبة على أرباح المناجم 33%؛
- ✓ تخفيض في تصريحات الخاصة برقم الأعمال الخاص بالسنوات 2013، 2014، 2015 و2016؛
- ✓ تخفيض في تصريحات الخاصة بالأرباح الخاصة بالسنوات 2013، 2014، 2015 و2016.
- ✓ استنادا إلى الملاحظات السابقة، تم إبلاغ المكلف بالنتائج الأولية للتحقيق، والمتمثل في العناصر الآتية:

## الفرع الأول: تحديد الاوعية الخاضعة

## أولا: إعادة تأسيس رقم الأعمال

استنادا إلى المادة 14 من قانون الرسوم على رقم الاعمال، والمادة 217 من قانون الضرائب المباشرة تم إعادة تشكيل رقم

الأعمال بالمبالغ الخاصة بالبيع، وذلك بتطبيق معامل إنتاجي (2,5 M3 في كل Kg1 من المتفجرات).

## جدول 02: إعادة تأسيس الإنتاج

2016	2015	2014	2013	البيان
14.300	13.225	18.800	14.925	كمية المتفجرات/Kg
2,5 M3	2,5M3	2,5M3	2,5M3	معياري الإنتاج
35.750	33.062,5	47.000	37.312,5	الكمية المنتجة فعلا
34.000	20.300	42.000	33.954,37	الكمية المصرح بها
1.750	2.862,5	5.000	3.358,13	الفرق
87,50 M3	143,12 M3	250 M3	168 M3	خسائر مفترضة 5%
1.662,50	2.719,38	4.750	3190,13	الفرق الصافي
1.300	2.175,50	3.880	2.552,10	المجموع 80% بالM3
600	600	600	600	السعر الوحدوي
798.000	1.305.300	2.280.000	1.531.260	مجموع رقم أعمال 1
332,50	543,88	870	638	Tout venant 20% بالM3
500	500	500	500	السعر الوحدوي
166.250	271.940	435.000	319.00	رقم الأعمال tout venant
964.250	1.577.240	2.715.000	1.850.260	المجموع الكلي 2+1
20.925.364	20.279.679	23.604.926	25.043.005	رقم الأعمال المصرح به

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ملف التحقيق الخاص بالمكلف بالضريبة

من خلال تطبيق طريقة الدراسة الكمية لتشكيل الإنتاج، تبين إن رقم الأعمال المصرح به في انخفاض مستمر بشكل غير

منطقي، عكس رقم الأعمال المصرح الذي نلاحظ أنه متقارب ومنطقي خلال السنوات محل التحقيق.

ثانياً: تحديد الربح الصافي

1. دراسة المصاريف:

تم إعادة حساب النتيجة الجبائية من خلال دمج بعض المصاريف غير المبررة، كما تم خصم قيمة الرسم على النشاط المرئي من الأرباح المصرح بها.

جدول 03: دراسة المصاريف (الوحدة دج)

السنة	المصاريف المدموجة	التسمية	سبب الرفض
2013	الإهتلاكات:		
	معدات نقل:		
	Tucson CRDI 4x2	182.000	التوظيف خاطئ
	Tucson CRDI 4x2	182.000	التوظيف خاطئ
	شاحنة من نوع Volvo	826.667	التوظيف غير مبرر
	المباني: معدل الإهلاك 10%	290.304	التوظيف خاطئ

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ملف التحقيق الخاص بالملكف بالضريبة

معدات النقل من نوع Tucson CRDI 4x2 هي عبارة عن سيارة سياحية لا تدخل في النشاط الرئيسي للشركة محل التحقيق، أما بالنسبة للشاحنة فلم يتم تبرير الإهلاك بالوثائق اللازمة إضافة لتضخيم إهلاك المباني بمعدل 10% عوض 5%. ونفس المبدأ لسنوات الثالث الموالية.

• إعادة تأسيس الأرباح

بعدما تم معالجة كل من رقم الأعمال والمصاريف لكل سنة مالية، يمكن استخراج الربح المصرح ومقارنته بالربح المصرح به، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 04: تحديد الربح الصافي (الوحدة دج)

الفرق	2013	2014	2015	2016
الفرق في رقم الأعمال	1.850.260	2.715.000	1.577.240	964.250
دمج المصاريف	1.480.971	1.894.304	1.894.304	1.894.304
خصم TAP	131.551	231.892	49.531	161.189
الدمج الصافي	3.199.680	4.377.412	3.422.013	2.697.365
الربح المصرح	2.724.587	2.242.633	1.190.935	1.700.231
الربح المصرح	5.924.267	6.620.045	4.612.948	4.397.596

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ملف التحقيق الخاص بالملكف بالضريبة

نلاحظ أن هنالك فرق بين الربح المصرح والربح المصرح ويدل ذلك أن التصريحات السنوية للمكلف بالضريبة كانت خاطئة.

ثالثاً: مر اقبة الرسم على القيمة المضافة الخاص على المشتريات

الفواتير المعروضة والخاصة بالشراء لا تحتوي على أي خطأ أو خلل.

رابعاً: حقوق الطابع

كل الأمور صحيحة وقانونية.

خامسا: الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور

بعد مراقبة دفتر الأجور لم يتم تسجيل أي تجاوز.

الفرع الثاني: حساب الحقوق والغرامات

من خلال الجداول السابقة وانطلاقا من رقم الأعمال والأرباح المشكلة، تم حساب مختلف الحقوق والغرامات على النحو

التالي:

جدول 05: سلم خاص بالغرامات المطبقة

معدل الغرامة	الحقوق
10%	من 0 إلى 50.000
15%	من 50.001 إلى 200.000
25%	ما فوق 200.001

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة المراقبة.

أولا: إعادة تأسيس الرسم على النشاط المهني

بعد تحديد رقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني، تم تسوية هذا الأخير للسنوات محل التحقيق وهذا من خلال

حساب الفرق بين رقم الأعمال المصرح به ورقم الأعمال المشكل، بالإضافة إلى حساب مختلف الحقوق والغرامات كالتالي:

جدول 06: إعادة تأسيس الرسم على النشاط المهني (الوحدة دج)

المجموع	الغرامات	الحقوق	المعدل	الفرق	رقم الأعمال المصرح	رقم الأعمال المصرح	السنوات
151.284	19.733	131.551	2%	6.577.558	20.315.707	26.893.265	2013
289.865	57.973	231.892	2%	11.594.639	14.725.287	26.319.926	2014
54.484	4.953	49.531	2%	2.476.533	19.380.386	21.856.919	2015
185.368	24.178	161.189	2%	8.059.484	13.830.130	21.889.614	2016

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ملف التحقيق الخاص بالمكلف بالضريبة

لقد تم حساب الغرامات انطلاقا من الحقوق الخاصة بالرسم على النشاط المهني، والتي بدورها تم حسابها من الفرق بين

رقم الأعمال المصرح ورقم الأعمال المصرح.

ثانيا: إعادة تأسيس الضريبة على أرباح المناجم IBM

خلال السنوات 2011، 2012 و2013، كان المكلف يطبق ضريبة على أرباح الشركات بمعدل 19% في حين أنه خاضع

للضريبة على أرباح المناجم بمعدل 33%، لهذا كان من الضروري إعادة تأسيس الضريبة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 07: إعادة تأسيس الضريبة على أرباح المناجم IBM (الوحدة دج)

2016	2015	2014	2013	البيان
4.397.596	4.612.948	6.620.045	5.924.267	الربح المصرح
1.700.230	685.687	1.291.212	1.568.701	الربح المصرح
<b>2.697.366</b>	<b>3.927.261</b>	<b>5.328.833</b>	<b>4.355.566</b>	الفرق
33%	33%	33%	33%	معدل IBM
1.451.207	1.522.273	2.184.615	1.955.008	الحقوق المصححة
561.076	226.277	426.100	517.671	الحقوق المصرحة
<b>890.131</b>	<b>1.295.996</b>	<b>1.758.515</b>	<b>1.437.337</b>	الحقوق البسيطة

## آليات الرقابة الجبائية الحديثة ودورها في فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية

25%	25%	25%	25%	معدل الغرامة
222.533	323.999	439.629	359.334	الغرامات
<b>1.112.664</b>	<b>1.619.995</b>	<b>2.198.144</b>	<b>1.796.671</b>	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ملف التحقيق الخاص بالملكف بالضريبة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الفرق بين رقم الأعمال المصحح ورقم الأعمال المصحح كبير جداً كون الملكف بالضريبة يطبق معدل الضريبة على أرباح الشركات التي تقدر بـ 19% بدلاً من الضريبة على أرباح المناجم، حسب ما ينص عليه قانون المناجم والذي يطبق معدل 33%.

### ثالثاً: إعادة تأسيس الضريبة على الدخل المحررة IRG libératoire

بالاعتماد على سلم الضريبة على الدخل الإجمالي، يتم احتساب الضريبة على الدخل الإجمالي والجدول التالي يوضح ذلك:

#### جدول 08: جدول إعادة تأسيس الضريبة على الدخل المحررة IRG libératoire (الوحدة دج)

2016	2015	2014	2013	البيان
2.697.366	3.927.261	5.328.833	4.355.566	فرق الربح
890.131	1.295.996	1.758.515	1.437.337	IBM
<b>1.807.235</b>	<b>2.631.265</b>	<b>3.570.318</b>	<b>2.918.229</b>	الربح الخاضع للـ IRG
10%	10%	10%	10%	معدل الـ IRG
180.723	263.126	357.032	291.823	الحقوق البسيطة
15%	25%	25%	25%	معدل الغرامة
27.109	65.782	89.258	72.956	الغرامة
<b>207.832</b>	<b>328.908</b>	<b>446.290</b>	<b>364.779</b>	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ملف التحقيق الخاص بالملكف بالضريبة

نلاحظ أنه تم إخضاع الأرباح الصافية إلى الضريبة على الدخل الإجمالي، وذلك بعد اقتطاع الضريبة على أرباح المناجم.

### رابعاً: الرسم الشبه الجبائي

أوجب هذا الرسم بموجب المادة 18 من قانون المالية 2006، ويقدر بـ 1000 دج بالنسبة للأشخاص المعنويين و 500 دج بالنسبة للأشخاص الطبيعيين للسنة الواحدة.

لم يتم الملكف بدفع هذا الرسم للسنوات الأربع محل الدراسة.

#### جدول 09: الرسم الشبه الجبائي (الوحدة دج)

الفرق	الحقوق الواجبة	الحقوق المدفوعة	السنة
1.000	1.000	Néant	2013
1.000	1.000	Néant	2014
1.000	1.000	Néant	2015
1.000	1.000	Néant	2016

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ملف التحقيق الخاص بالملكف بالضريبة

لا يأخذ هذا الرسم بعين الاعتبار عادة، كونه لا ينتج عن عدم دفعه غرامات التأخير.

### الفرع الثالث: رد الملكف

بعد استلامه التبليغ الأولي بنتائج التحقيق تحت رقم N°2499/CDIC/SPCR/SC/B°1 (الملحق رقم 2)، قام الملكف بطلب

إعادة التحقيق يوم 2018/02/16، كما قام برفض النتائج الأولية خلال حضوره للنقاش الشفوي وذلك بحجة:

✓ تطبيق معدل الخسارة في كمية التفتنة Tout venant المقدر بـ 30% بدلا من 5%.

✓ عرض الوثائق الثبوتية اللازمة لقبول اهتلاك الشاحنة من نوع Volvo وبالتالي خصم مصاريف الإهلاك من النتيجة.

الفرع الرابع: رد الإدارة والإبلاغ النهائي.

بعد دراسة رد المكلف المستلم يوم 2018/02/16 وأخذ ملاحظاته بعين الاعتبار، تم إرسال الإبلاغ النهائي يوم

2018/03/24 تحت رقم N°542/CDIC/SPCR/SC/B°1 إلى مقر الشركة متضمن التعديلات بالاستناد إلى الملاحظات المقدمة.

أولا: الإبلاغ النهائي

1. إعادة تحديد الربح الصافي:

تخضع الأرباح إلى الضريبة على أرباح المناجم بموجب قانون المناجم 01/10 المؤرخ في 2001/07/03 وبذلك تم تصحيح

رقم الأعمال بدمج المصاريف الغير مبررة وكذا التخفيضات في الرسم على النشاط المني وهي كالاتي:

جدول 10: تحديد الربح الصافي الجديد (الوحدة دج)

2016	2015	2014	2013	البيان
964.250	1.577.240	2.715.000	1.850.260	الزيادة في رقم الأعمال
654.304	654.304	654.304	654.304	دمج المصاريف
48.209	31.544	174.310	36.999	خصم TAP
<b>1.570.345</b>	<b>2.200.000</b>	<b>3.194.994</b>	<b>2.467.565</b>	المجموع الصافي
1.700.231	1.190.635	2.242.633	2.724.587	الربح المصرح
3.270.576	3.390.935	5.437.627	5.192.152	الربح الفعلي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ملف التحقيق الخاص بالمكلف بالضريبة

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن الربح المصرح قد انخفض بعد رد المكلف وهذا راجع إلى أن الإدارة الجبائية قد قبلت

اقتراحات المكلف فيما يخص اهتلاك الشاحنة ونسبة الخسائر المفترضة.

2. إعادة دراسة المصاريف

لقد تم القيام بتشكيل الأرباح مرة أخرى بعد رد المكلف للسنوات محل التحقيق، وذلك خصم أعباء تم تبريرها من طرف

المكلف، وخصم الرسم على النشاط المني TAP من الأرباح المصرح بها، وتتمثل هذه الأعباء في:

جدول 11: دراسة المصاريف الجديدة (الوحدة دج)

السنوات	المصاريف المدمجة	
2013		الإهلاكات:
		معدات نقل:
	التوظيف خايط	Tucson CRDI 4x2
	التوظيف خايط	Tucson CRDI 4x2
	التوظيف خايط	المباني: معدل اهتلاك المباني 10%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ملف التحقيق الخاص بالمكلف بالضريبة.

بالمقارنة مع الجدول السابق قبل رد المكلف، نلاحظ أنه تم خصم اهتلاك الشاحنة من نوع Volvo، وبالتالي انخفاض في

المصاريف التي تم دمجها سابقا في التبليغ الأولي.

ثانيا: إعادة حساب الحقوق والغرامات

الأخطاء المذكورة سابقا يترتب عليها بشكل آلي مجموعة من الحقوق والغرامات كما يلي:

1. إعادة تأسيس الرسم على النشاط المني الجديد

بعد الأخذ بعين الاعتبار رد المكلف، وبعد تحديد رقم الأعمال الجديد الخاضع للرسم على النشاط المني، تم تسوية الرسم على النشاط المني للسنوات محل التحقق، حيث تم حساب الرسم على النشاط المني مرة أخرى من خلال الفرق بين رقم الأعمال المصرح به ورقم الأعمال المشكل الجديد، ومنه تم حساب الحقوق والعقوبات وهي كالآتي:

جدول 12: إعادة تأسيس الرسم على النشاط المني الجديد (الوحدة دج)

السنوات	رقم الأعمال المصرح	رقم الأعمال المصرح	الفرق	المعدل	الحقوق البسيطة	الغرامة	المبلغ الصافي
2013	26.893.265	25.043.311	1.849.954	2%	36.999	3.699	40.698
2014	26.319.926	17.604.415	8.715.511	2%	174.310	26.146	200.456
2015	21.956.919	20.279.740	1.577.179	2%	31.544	3.154	34.698
2016	21.889.614	20.925.182	964.432	2%	19.288	1.929	21.217

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ملف التحقيق الخاص بالمكلف بالضريبة

بالمقارنة مع الجدول الخاص بإعادة تأسيس الرسم على النشاط المني قبل رد المكلف، نلاحظ انخفاض في الفرق بين رقم الأعمال المصرح ورقم الأعمال المصرح، بالتالي انخفاض في الحقوق البسيطة ومنه انخفاض في الغرامات المفروضة.

2. إعادة تأسيس الرسم على القيمة المضافة الجديد

تم إعادة تأسيس الرسم على القيمة المضافة المسدد للسنوات محل التحقيق مرة أخرى، بعد أخذ رأي رد المكلف بالضريبة، وذلك بالفرق الحاصل بين رقم الأعمال المصرح به ورقم الأعمال المصرح الجديد وهي كالآتي:

جدول 13: إعادة تأسيس الرسم على القيمة المضافة الجديد (الوحدة دج)

السنوات	رقم الأعمال المصرح	رقم الأعمال المصرح	الفرق	المعدل	الحقوق البسيطة	الغرامة	المبلغ الصافي
2013	26.893.265	25.043.311	1.849.954	17%	314.492	78.623	393.115
2014	26.319.926	17.604.415	8.715.511	17%	1.481.636	370.409	1.852.046
2015	21.956.919	20.279.740	1.577.179	17%	268.120	67.030	335.150
2016	21.889.614	20.925.182	964.432	17%	163.953	24.563	188.546

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ملف التحقيق الخاص بالمكلف بالضريبة

بعد الأخذ بعين الاعتبار رد المكلف، تم تصحيح رقم الأعمال المصرح مما أدى إلى انخفاض في الحقوق البسيطة وبالتالي انخفاض في الغرامات.

3. إعادة تأسيس الضريبة على أرباح المناجم IBM الجديدة

تخضع الأرباح إلى الضريبة على أرباح المناجم بموجب قانون المناجم 01/10 المؤرخ في 2001/07/03 وبذلك تم تصحيح رقم الأعمال مرة أخرى بخصم المصاريف مبررة الجديدة بعد الأخذ بعين الاعتبار رد المكلف وكذا التخفيضات في الرسم على النشاط المني وهي كالآتي:

## جدول 14: إعادة تأسيس الضريبة على أرباح المناجم IBM الجديدة (الوحدة دج)

2016	2015	2014	2013	البيان
3.270.576	3.390.935	5.437.627	5.192.152	الربح المصحح
1.700.230	685.687	1.291.21	1.568.701	الربح المصحح
<b>1.570.346</b>	<b>2.705.248</b>	<b>4.146.415</b>	<b>3.623.451</b>	الفرق
33%	33%	33%	33%	معدل IBM
1.079.290	1.119.008	1.794.417	1.713.410	الحقوق المصححة
561.076	226.277	426.100	517.671	الحقوق المصححة
<b>518.214</b>	<b>892.731</b>	<b>1.368.317</b>	<b>1.195.739</b>	الحقوق البسيطة
25%	25%	25%	25%	معدل الغرامة
129.533	223.183	342.079	298.935	الغرامة
<b>647.767</b>	<b>1.115.914</b>	<b>1.710.396</b>	<b>1.494.674</b>	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ملف التحقيق الخاص بالمكلف بالضريبة.

نلاحظ انخفاض في قيمة الحقوق البسيطة والغرامات، وذلك بعد رد المكلف بالضريبة على التبليغ الأولي، وهذا راجع إلى قبول الإدارة الجبائية للتعدلات التي شملت كل من إهلاك الشاحنة والخسائر المفترضة.

ثالثاً: اقفال عملية التحقيق

بعد إرسال التبليغ النهائي، تم تحرير التقرير الذي يعتبر بمثابة خلاصة العمل مع ذكر كل خطوات التحقيق المحاسبي ابتداءً من الأشعار بالتحقيق إلى غاية إصدار الجداول الخاصة بمختلف التسويات الجبائية وقد تم إرسال جدول إلى القباضة وآخر إلى المكلف بالضريبة، ويتضمن التقرير مايلي:

- ✓ الهوية الجبائية للمكلف بالضريبة؛
- ✓ وجود الدفاتر القانونية والممسوكة بانتظام؛
- ✓ التصريحات الجبائية تودع بشكل منتظم ودوري؛
- ✓ تم تشكيل رقم الأعمال والربح للسنوات 2013، 2014، 2015، 2016 ليصبح كالتالي:

## جدول 15: أرقام الأعمال والربح المعاد تشكيلهما (الوحدة دج)

2016	2015	2014	2013	السنوات
21.889.614	21.956.919	26.319.926	26.893.265	رقم الأعمال
3.270.576	3.390.935	5.437.627	5.192.152	الربح
<b>14.9 %</b>	<b>15.4 %</b>	<b>20.6 %</b>	<b>19.3 %</b>	نسبة الربح إلى رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ملف التحقيق الخاص بالمكلف بالضريبة

نلاحظ ارتفاع في نسبة الربح إلى رقم الأعمال في السنتين 2013 و2014 ثم انخفاضها سنة 2015 و2016.

## جدول 16: مقارنة بين نسبة الربح إلى رقم الأعمال القديم نسبة الربح إلى رقم الأعمال الجديد

2016	2015	2014	2013	السنوات
8.1 %	5.8 %	9.5 %	10.8 %	نسبة الربح إلى رقم الأعمال
14.9 %	15.4 %	20.6 %	19.3 %	نسبة الربح إلى رقم الأعمال الجديد
<b>6.8 %</b>	<b>9.6 %</b>	<b>11.1 %</b>	<b>8.5 %</b>	الفرق

المصدر: من إعداد الباحثين

قبل إجراء الرقابة الجبائية للمكلف بالضريبة، كانت نسبة الربح إلى رقم الأعمال ما بين 11% و8%، أما بعد إجراء الرقابة الجبائية فقد ارتفعت هذه النسبة في حدود الضعف هذا يعني أن المكلف بالضريبة قد تمادى في التصريح الخاطئ لأرقام الأعمال والأرباح للسنوات محل التحقيق.

#### 4. خاتمة

يخول النظام الضريبي الجزائري للإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والوثائق المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، من أجل اكتشاف الفائص وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرفهم، ويتم القيام بإجراء الرقابة الجبائية ليس من أجل كشف الانحرافات في الوعاء فقط وإنما السعي نحو تحقيق جملة من الأهداف القانونية، الاقتصادية الاجتماعية، والأهم هو الهدف المالي.

توضح الدراسة التطبيقية صحة فرضية الدراسة بنجاعة الرقابة الجبائية والدور الكبير الذي تلعبه في فحص وتشخيص الوضعية الجبائية للمؤسسات الاقتصادية، وإعادة تأسيس الأوعية الضريبية، لكن هذا لا يعني بالضرورة زيادة الحصيلة إن لم يكن هنالك تكامل بين مصلحة الرقابة الجبائية ومصلحة التحصيل، فكثيرا ما نجد مؤسسات تم إعادة تأسيس وعائها وتغريمها من طرف مصلحة الرقابة الجبائية، وفي المقابل لا يوجد تحصيل، أو أن التحصيل جزئي.

كما تم التوصل من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج، نوجزها كالآتي:

- ✓ حدد المشرع الجبائي الجزائري مجموعة من الآليات في نظام الرقابة الجبائية تعمل على التحقق من التصريحات المودعة من طرف المكلف، وتتم على مستوى المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث التابعة لمركز الضرائب الكائن بحي بن بوالعبد بقسنطينة، والتي تختص بإجراء الرقابة على المحاسبة، الرقابة المصوبة والرقابة على الوثائق.
- ✓ فيما يخض إجراءات الرقابة الجبائية، تتم من خلال الإجراءات التحضيرية للتحقيق التي تتضمن البرمجة وجمع المعلومات، ثم مباشرة أعمال التحقيق من خلال الفحص والمراقبة الخاصة بالدفاتر القانونية من حيث الشكل والمضمون، عند انتهاء من التحقيق يقوم المحقق الجبائي إعادة تقييم محاسبة المكلف، وذلك عن طريق إعادة تشكيل الأوعية الضريبية.
- ✓ جهل المكلف بالضريبة لمختلف القوانين (الضرائب والرسوم التي يخضع لها) تعتبر من أسباب التصريحات الخاطئة؛
- ✓ التعقيد في التشريع الجبائي، فالإطلاع على مختلف القوانين الجبائية غير كافي للإلمام بموضوع الجبائية، كما هو الحال بالنسبة للضريبة على أرباح المناجم.

#### 5. قائمة المراجع

- 1) Hamini, A. (2001). L'auditcomptableetfinancié en Algérie: Edition bert.
- 2) أمغاري، عبد الرحمان، & شيخي، بلال. (2013). دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، 1(02)، 29-51.
- 3) بشناق، باسم. (2001). تقرير حول للرقابة المالية على الأجهزة الحكومية في السلطة الفلسطينية. الهيئة الفلسطينية لحقوق الانسان.
- 4) بن عمارة، منصور. (2016). إجراءات الرقابة الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر.
- 5) ذبيح، الياس قلاب. (2011). مساهمة التدقيق المحاسبي في الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 6) القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 7) قانون الإجراءات الجبائية (2020). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية..
- 8) قانون الرسوم على رقم الأعمال (2020). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية..
- 9) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (2020). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 10) قانون المالية. (2006). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- (11) قانون رقم 10-01 مؤرخ في 3 يوليو سنة 2001، المتضمن قانون المناجم. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،  
 (12) قشيدة، راضية. (2013). تأثير النظام الجبائية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.  
 (13) المديرية العامة للضرائب (2020). الرقابة الجبائية. www.mfdgi.gov.dz (تاريخ الدخول 2020/02/21).  
 (14) المرسوم التنفيذي 97-290. (30-07-1997) المتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة المالية.  
 (15) ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية. (2013)، المديرية العامة للضرائب وزارة المالية، الجزائر.  
 (16) وليمي، بوعلام. (2012). النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر.

7. ملاحق

## الملحق رقم 1: الاشعار بالتحقيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
 REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE  
 MINISTERE DES FINANCES  
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية  
 المديرية العامة للضرائب

Référence N° 289/CDIC/SPCR/SC/B  
 Lettre avec A.R  
 N°

Monsieur le Comité de SPA  
 L.e 11/04/2017

**Avis de Vérification de Comptabilité**

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le 16/04 H, à l'effet de vérifier au titre des exercices 2013, 2014, 2015, 2016 l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés: TVA, IBM, TAP, IBS, TVA, TPF, IRG, IRG libératoire, droit de timbre.

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

- (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié. N° 790/CDIC/SPCR/SC/B.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade  
 K. L.

Nom, prénom et grade  
 des vérificateurs

T. n.

(1) À cocher en cas de contrôle inopiné.

الملحق رقم 2: التبليغ الأولي بنتائج التحقيق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE  
Ministère des Finances  
Direction générale des impôts  
Direction des impôts de la wilaya de Constantine  
Sous-direction : contrôle fiscal.

NOTIFICATION DE REDRESSEMENT SUITE  
A LA VERIFICATION DE COMPTABILITE

Référence N° 2499. [REDACTED] Notification Remise [REDACTED]

Lettre avec [REDACTED]

A MONSIEUR/ LE GERANT DE LA SPA [REDACTED]  
Exploitation Carrière - Didouche-Mourad  
-CONSTANTINE- [REDACTED]

CONSTANTINE LE ..... [REDACTED]

Suite à l'envoi de l'avis de vérification [REDACTED] du [REDACTED] vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité du 01/01/ [REDACTED] au [REDACTED] au titre des exercices [REDACTED] se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés / TAP- TVA – IRG/Salaires- IBM – IRG/Libérateur – T.P.F et Droits de timbre.

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certains impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, compter de la réception de la présente notification, d'un délai de quarante (40) jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part. (Article 20-4 du code des procédures fiscales).

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre, seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi.

Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter des présentes propositions ou pour y répondre (article 20-4 du code des procédures fiscales).

La présente notification comporte [REDACTED] (07) feuillet(s), y compris celui-ci.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération.

Le chef de brigade [REDACTED] هفتش مرزقي [REDACTED]

Noms et Grades des vérificateurs

[REDACTED] Inspecteur - Principal [REDACTED]

[REDACTED] Inspecteur - Central [REDACTED]